أثر برامج الاستثمار ات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية

د/بن عبيد فريد
جامعة بسكرة

د/زغبة طلال
جامعة المسيلة

الملخص :

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلى تصميم إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى إنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، وترجمت هذه الإستراتيجية في شكل عدة استثمارات عمومية كبرى تهدف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي، وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، والحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز المزايا والحوافز والتسهيلات الهامة التي وضعتها الجزائر لترقية الإستثمار بولايات الجنوب والهضاب العليا وذلك ضمن

Abstract :

Algeria premeditated in the light of the financial abundance which has achieved as a result of high oil prices on international markets, to design a long-term strategy that aimed at enhancing the macro-economic indicators, encourage domestic investment and attract more foreign capital. this strategy translated in several major public investments that aimed at animating the total demand, protecting and improving the activities that can create value-added jobs at once, also reducing poverty and achieving regional balance and reviving economic growth path.

The aim of this paper is to highlight the benefits, incentives and important facilities developed by Algeria to upgrade the investment in the cities of south and upper plateaus within the framework of public investment programs.

key words:
Regional development zones, public investment programs, local development, macro-economic indicators.

مقدمة:

الجزائر كغيرها من الدول أسرعت من وتيرة الإصلاحات التي دخلت في مرحلة جديدة سميت بإصلاحات الجيل الثاني، وهي الإصلاحات التي حاولت الجزائر من خلالها الانسجام مع وضع جديد نشأ من اتفاقية الشراكة التي أبرمتها مع الاتحاد الأوربي، وتحضير البلاد للدخول في المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تمثل فيه كامناً طبيعياً وبشرياً هاماً ينتظر التثمين بالخروج من التبعية للمحروقات، ويرتكز البرنامج الاقتصادي والاجتماعي على تحقيق الأهداف الأساسية التي تقتضيها المرحلة وهي أساسا الحد من تفاقم ظاهرة البطالة، والحفاظ على الديناميكية الاقتصادية وعلى التوازنات الاقتصادية الكلية، والانطلاق في مسار تنموي يعتمد على تنمية المناطق ذات الأولوية والتقليص في الهوة بين الجهات، فضلا عن دعم القدرة الشرائية للمواطن ودعم الفئات الهشة.

ولتجسيد هذه التوجهات تم اعتماد جملة من الإجراءات والتدابير التي استفادت منها مناطق الجنوب والهضاب العليا، التي باتت تشكل في إطار الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، العمود الفقري للتنمية في الجزائر ولإعادة تموقع السكان، وذلك من خلال العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية، وإطلاق برنامج خاص سنة 2006، هذا فضلا عن إنشاء صندوقين لدعم التنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، كما أسفر تجند الدولة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي لصالح هذه المناطق، عن أشكال جديدة من المزايا والحوافز الخاصة العقارية والجبائية والمالية، الموجهة للاستثمار في المجال الفلاحي والصناعي وكذا فيما يخص إنشاء استثمارات مصغرة من طرف طالبي الشغل الشباب.

ضمن التوجه الرامي إلى ضمان التنمية الجهوية، وتعزيز سياسة العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفوارق بين مختلف مناطق الوطن، أسفر قانون تشجيع الاستثمار بعنوان نظام المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والمقررة في الأمر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، عن جملة من التدابير والتحفيزات الجبائية والمالية لصالح المستثمرين أصحاب المشاريع ذات الاهمية الاقتصادية والمتمركزة بمناطق

الجنوب والهضاب العليا.

مشكلة البحث

إن الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر منذ بداية الألفية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، أدى إلى تسطير برامج استثمارية ضخمة تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتكريس سياسة القضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية المحلية، وقد تجلى ذلك في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري وتجنيد موارد معتبرة على مدى أزيد من خمسة عشرة سنة حتى تدرك مناطق الجنوب و الهضاب العليا مستوى التنمية المحقق في باقي مناطق الوطن.

والسؤال الذي يطرح نفسه"**ما هو انعكاس المزايا والحوافز المقدمة في إطار برامج الاستثمارات العمومية على التنمية المحلية في مناطق الجنوب والهضاب العليا؟**".

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة عن اشكالية البحث ارتأينا تناوله من خلال المحاور التالية:

I- برامج الاستثمارات العمومية الأهداف والحصيلة.

II- النظام التحفيزي الخاص بمناطق الجنوب والهضاب العليا.

III- واقع التنمية بمناطق الجنوب والهضاب العليا وآفاقها ضمن الخماسي -2019 2015)

اولاً- برامج الاستثمارات العمومية الأهداف والحصيلة.

بفعل ارتفاع أسعار النفط شرعت الجزائر في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، وظهر هذا التوجه في أبرز تجلياته من خلال برامج الاستثمارات العمومية المتتالية وما رافقها من برامج خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا.

I-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004)

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE) في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، التي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي، وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على ثلاث سنوات يغطي الفترة

ما بين (2001) و(2004)، وهو مخطط تنموي ضخم خصص له مبلغ (07) مليار دولار أي ما يعادل (525) مليار دينار جزائري[1].

أ) الميزانية الوطنية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تركزت الاعتمادات المالية في أربعة محاور رئيسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) التخصيص القطاعي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار

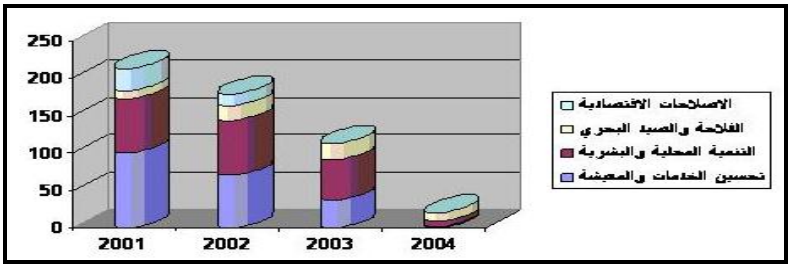

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، موقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن (40.1%) من المخصصات المالية وقدرها (210.5) مليار دينار موجهة لقطاع الأشغال العمومية، أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة (21.7%) وتعادل (114) مليار دينار من المخصصات المالية الموجهة للتنمية وتحقيق التوازن الجهوي، كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة(17.2%) التي تعادل (90.2) مليار دينار، واستفاد أيضا القطاع الفلاحي من دعم مالي نسبته (12.4%) أي بمبلغ وقدره (65.3) مليار دينار وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات، أما النسبة المتبقية (8.6%) والبالغة مبلغ قدره (45) مليار دينار فقد تم توجيهها إلى دعم إصلاح النظام المصرفي وتحسين تسيير المالية العمومية[2].

ب) حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تميزت هذه المرحلة باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث حققت الجزائر في سنة (2003) نسبة نمو قدره (6.9%) واحتياطات صرف قدرها (32.9) مليار دولار وفي زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من (28.3) مليار دولار إلى (22) مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من (1059) مليار دينار في سنة (1999) إلى (911) مليار دينار في سنة (2003) [3].

I-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها مع بداية سنة (2001)، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته والتي بلغت ما يقارب (4202.7) مليار دينار أي ما يعادل (55) مليار دولار، كما شهدت هذه الفترة إطلاق برنامجين تكميليين الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب والثاني يتعلق بتنمية الهضاب العليا، بحيث يكون مجموع الغلاف المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية للفترة (2005-2009) مقدرا بـ (150) مليار دولار[4].

أ) الميزانية الوطنية للبرنامج التكميلي لدعم النمو

تركزت الاعتمادات المالية في خمس محاور رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) التخصيص القطاعي لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاعات	المبلغ مليار دينار	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطوير المنشآت التحتية الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير، 2015/10/10، موقع:www.prmierministre.gov.dz

نلاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول اعلاه أن (45.4%) كانت موجهة لتحسين ظروف المعيشة منها السكن، والتزويد بالماء الشروب، في حين أن (40.5%) من كانت موجهة نحو إنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية منها إنجاز الطريق السريع شرق غرب، كهربة السكة الحديدية ، تجهيز ميترو العاصمة وتوسيعه، وما نسبته (8%) أولت فيها اهتمام كبير لثلاث مجالات هي الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والصناعة، كما تم تخصيص ما نسبته (6.1%) لتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

ب) حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في مايلي[5]:

اتسم النمو الاقتصادي بالانخفاض، حيث انخفض من (5.1%) سنة (2005) إلى (2.4%) سنة (2009)، وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية أواخر (2007)، وساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من (17.7%) سنة (2004) إلى (10.3%) سنة (2009)، كما تم إنجاز شبكة طرقات تقدر بـ (110000) كلم، وحدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث ان المحصول الفلاحي لسنتي (2008-2009) قدر بـ (6.2) مليون قنطار، وبذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر بـ (20%) سنة (2009)، وذلك بالتزامن مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ (4746) دولار في (2008)؛

I-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) (2010-2014)

يسعى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي (21214) مليار دج أو ما يعادل (286) مليار دولار يشمل شقين هما[6]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ (9700) مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ (11534) مليار دج ما يعادل(156) مليار دولار.

أ) الميزانية الوطنية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

تركزت الاعتمادات المالية في ستة محاور رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) التخصيص القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ مليار دينار	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	10122	49.6
تطوير المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية وتحديثها	1666	8.1
دعم التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة والحد من البطالة	360	1.8
تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، 2015/10/12، موقع: http://www.algerianembassy-kuwait.com/ar/tourisme/prog2010-2014.pdf

ارتكزالبرنامج على عدت محاور إستراتيجية أهمها التنمية البشرية حيث بلغت نسبتها (49.6%)، أما فيما يتعلق بتطوير المنشآت القاعدية الأساسية فقد احتل المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (31.6%)، أما على الصعيد الاقتصادي فقد رُصد غلاف مالي معتبر يبلغ (1566) مليار دج لدعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية، كما خصص مبلغ (360) مليار دج لمكافحة البطالة والحد من ارتفاعها باستحداث (03) ملايين منصب شغل جديد نصفها بواسطة الاستثمارات المنتجة والباقي من قبل الإدارة.

ب) حصيلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي وآفاقه

استطاعت الجزائر أن تحقق انخفاض في نسبة البطالة التي وصلت سنة (2012) إلى (9.8%)، وارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة سنة (2011) إلى (6492913) مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر (1976196) منصب عمل، مع ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بـ (1.15) مليار دولار سنة (2012) مقابل (0.96) مليار دولار سنة (2010)، وارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بـ (3.5) مليار دولار سنة (2010)، وعلى الصعيد الخارجي قلصت الجزائر من مديونيتها حيث وصلت إلى (3.6) مليار دولا سنة (2012)، في حين زاد احتياطي الصرف ليبلغ (191) مليار دولار سنة (2012)[7].

ثانياً: النظام التحفيزي الخاص بمناطق الجنوب والهضاب العليا.

في إطار تشجيع الاستثمار بعنوان نظام المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والمقرر في الأمر 01-03، تستفيد المشاريع من تحفيزات هامة وضعتها الدولة لترقية الإستثمار، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني واستحداث مناصب الشغل.

II-1- امتيازات النظام الاستثنائي الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تهدف الدولة من خلاله إلى ضمان التنمية الجهوية ومكافحة الفوارق بين مختلف مناطق الوطن وذلك **بعنوان ولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا**[8].

أ) مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث (03) سنوات

الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية، تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (0.2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات، الإعفاء من الحقوق الجمركية، الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

ب) مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات

إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

II-2- الامتيازات الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

أ) المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز

الإعفاء من حقوق نقل الملكية، الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار، تطبيق نسبة (5%) على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة.

ب) المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة (03) سنوات، وعندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها تحدد مدة الإعفاء (06) سنوات ولمدة (10) سنوات بالنسبة للمناطق التي تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب»[9].

ج) بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات

تستفيد النشاطات من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب نسبة إدماج المواد المصنعة محليا (المادة 74 من قانون المالية 2014)، وذلك خلال (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي كمايلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره (70%)؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره (50%)؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره (25%).

II-3- الامتيازات الممنوحة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الاستثمارات المحققة من طرف البطالين تستفيد من نفس الامتيازات المذكورة اعلاه مع الاشارة الى انه لم يعد تاريخ 31 ديسمبر 2009 منح اعتماد الاستثمارات شرطا من أجل منح الإعفاء المؤقت لمدة (03) سنوات الخاص بالضريبة والرسم العقاري، اما المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز فإنه لا يطبق عليها الالتزام بإعادة الاستثمار[10].

II-4- الامتيازات الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تستفيد الاستثمارات من نفس المزايا المذكورة أعلاه في الجهازين السابقين، إضافة إلى قرض بدون فائدة عند ما يكون يفوق مبلغ الاستثمار 100.000 دج، وقرض بدون فائدة فيما يخص اقتناء المواد الأولية التي لا تفوق قيمتها 30.000 دج[11].

II-5- الامتيازات الممنوحة في إطار الاستفادة من العقار الموجه للإستثمار

تضمن قانون المالية لسنة 2011 عدت تعديلات على الأمر رقم 08 – 04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ويمنح الامتياز لمدة دنيا قدرها (33) سنة قابلة للتجديد وقصوى قدرها (99) سنة ويخول لصاحبه الحصول على رخصة بناء، الحصول على قرض، ومنح تخفيضات على ثمن الامتياز وفقا لموقع المشروع[12].

ثالثاً: واقع التنمية بمناطق الجنوب والهضاب العليا وآفاقها ضمن الخماسي -2019 2015)

لا شك أن الأزمة التي واجهتها الجزائر على مدى سنوات طويلة لا تزال وطأتها تمس يوميات المواطنين، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت بإطلاق برنامجين الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية الهضاب العليا.

III-1- نتائج برامج الاستثمارات العمومية على مناطق الجنوب والهضاب العليا

جندت موارد معتبرة حتى تدرك ولايات الجنوب والهضاب العليا مستوى التنمية المحقق في باقي مناطق الوطن، مكنت من إحراز تقدم في عدت مجالات اهمها:

أ) اثر برامج الاستثمارات العمومية على قطاع السكن

عرف قطاع السكن انتعاشاً يتجلى في الجهود التي قامت بها الدولة لإعادة الاعتبار للسكن الإجتماعي والترقوي والتنويع في الأنماط السكنية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) السكنات المنجزة خلال الفترة (1999-2008)

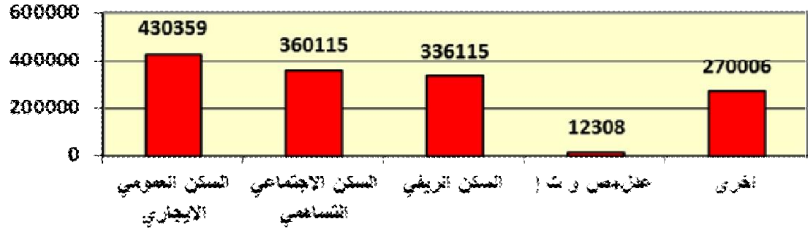

المصدر: بوابة الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008

تم فتح المجال أمام القطاع الخاص والبنوك لتساهم في إنعاش هذا القطاع الحساس، غير أن الواقع العملي أثبت عكس ما سطر له، حيث أن هاجس مشكل السكن مازال يعاني منه المواطن الجزائري خاصة وأن ظواهر كثيرة في المجتمع أظهرت ذلك كارتفاع عدد الأفراد في المسكن الواحد، وانتشار ظاهرة البيوت القصديرية.

ب) اثر برامج الاستثمارات العمومية على مناصب الشغل

تم استحداث أزيد من ثلاث ملايين منصبفي جميع القطاعات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (1999-2008)

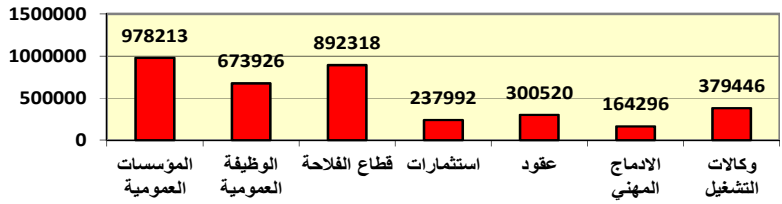

المصدر: بوابة الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008

تشير الحصيلة إلى استحداث أكثر من (711 626 3) منصب شغل في الإدارات العمومية والمؤسسات، أما الاستثمارات الفلاحية فقد وفرت (318 892) منصب شغل متبوعة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين من البطالة بعدد إجمالي قدره (446 379)، تليها عقود ما قبل التشغيل (520 300) منصب شغل، ويأتي في المرتبة الأخيرة جهاز المساعدة على الإدماج المهني (296 164) منصب.

ج) اثر برامج الاستثمارات العمومية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية

بلغ حجم الاستثمارات ما بين 1999 و2008 أزيد من (250) مليار دولار منها (203) مليار دولار استثمار محلي و(47) مليار دولار استثمار أجنبي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1999-2008)

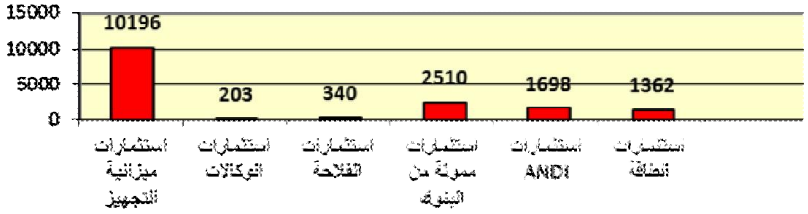

المصدر: بوابة الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008

رغم بعض العوائق فإن قطاع الفلاحة حقق تطورا معتبرا باستثمارات بلغت (340) مليار دينار، تجسد في زيادة انتاج الخضر والفواكه، كما تم منذ 1999 تسجيل (1362) مليار دينار كاستثمارات في مجال المحروقات والاستغلال المنجمي.

III-2- مناطق الجنوب والهضاب ضمن المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

وفي إطار تجسيد الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا فقد تسطير الإجراءات التالية[13]:

1) تحسين ظروف الدراسة من خلال تحسين التكوين وتعزيز الصحة العمومية؛
2) الاستجابة لطلبات السكن وتحسين ظروف معيشة السكان؛
3) تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي؛
4) استصلاح الاراضي عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إيلاء

أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب؛

5) فضلا عن التحفيزات المقدمة لصالح الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية في مناطق الجنوب والهضاب العليا سيتم إنجاز عدد معتبر من المناطق الصناعية.

النتائج والمقترحات:

أ) النتائج

1) وضعت الجزائر مجموعة من المزايا لتشجيع الاستثمار المحلي، وذلك حسب التموقع وأثّر المشروع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2) الاستثمارات العمومية الهامة التي جسدت بمناطق الجنوب والهضاب العليا كان لها دور فعال في استقطاب المستثمرين ورجال الأعمال؛

3) سمحت برامج الاستثمارات العمومية باحراز تقدم معتبر في مجال التنمية البشرية، سواء فيما يتعلق بالربط بالكهرباء والغاز الطبيعي، أو بإنجاز السكنات.

ب) المقترحات

1) ضرورة إحصاء الإمكانيات المتوفرة للإستثمار بولايات الجنوب والهضاب العليا وتدوينها كمعلومات عبر موقع الإنترانت للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بهدف إعلام كل المستثمرين على المستوى الوطني بقدرات هذه الولايات؛

2) وضع حوافز خاصة وإضافية لفائدة المستثمرين في مجال إنتاج المواد الأولية للحد من فاتورة الاستيراد والتقليل من تكلفة الإنتاج؛

3) تشجيع وتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة سيما الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المنتجة من طاقة الرياح.

الهوامش:

[1]: محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، ع 10، 2012، ص:147

[2]: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2016/03/01، موقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

[3]: زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ع 07، 2010، ص:205

[4]: رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وأفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتورة دولة غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص:174

[5]: بوابة الوزير الأول، الأمم المتحدة–حصيلة انجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من اجل التنمية–، 2016/03/10، موقع: http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=1217&Itemid=267

[6]: طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي–حالة الجزائر (1970–2012)–، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص:67–68

[7]: بوجمعة بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص:126–129

[8]: وزارة المالية، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2016/04/20، موقع: http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/138-2014-07-02-09-39-41/420-2014-09-09-09-07-01

[9]: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11–103 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03–290 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، العدد 14، المؤرخ في 2011/03/06، الجزائر، ص:18

[10]: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11–134 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04–15 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، العدد 19، المؤرخ في 2011/03/22، الجزائر، ص:08

[11]: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11–104 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04–02 الذي يحدد شروط الإعانة الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين وخمسين سنة ومستوياتها، العدد 14، المؤرخ في 2011/03/06، الجزائر، ص:21

[12]: قانون رقم 11–11 مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، المواد من 15 الى 18، جريدة رقم 40

[13]: وكالة الانباء الجزائرية، بيان المجلس المصغر المخصص للتنمية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، 2016/04/21، موقع: http://www.aps.dz/ar/algerie/12002-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-